



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الثلاثاء
التاريخ:	٢٠٢١-٧-١٣

رفع 80 ألف ضبط وإحضار عن كل المدينين بعد العيد تفعيلاً لقانون الإفلاس

- إدارة التنفيذ ستمتنع عن إصدار أي قرارات بعد إلغاء المادة 292 من قانون المرافعات
- سيجعل الأحكام حبراً على ورق وسيؤدي إلى ديون معدومة يصعب تحصيلها



ما يجعل استحقاقها أمراً مرهقاً أمام الدائنين، وهو ما سيؤدي مستقبلاً إلى وجود ديون معدومة لدى العديد من الدائنين لصعوبة استحقاقها.

للمدينين لامتناع عن أداء الديون الصادرة بموجب أحكام قضائية. لاسيما أن العديد من المدينين يعقد إلى تهريب أو إخفاء أصوله المالية.

قضية انخفاض الديون المستحقة لهم تجاه المدينين، خصوصاً في ظل تهريبهم، وهو الأمر الذي سيجعل من إلغاء الضبط والإحضار تريعة

عن تنفيذ الأحكام القضائية، ومنها حجز البنوك، وحجز ما للمدين لدى الغير، ومنع السفر، وضبط المركبات، والحجز العقاري، والحجز على المنقول وعلى الأسمم. ولفقت إلى أنه ثبت عملياً أن معظم المدينين لا يقومون بالسداد إلا بعد صدور قرارات الضبط والإحضار بحقهم، وأن هذا الإجراء لن يتبقى وسيلة أمام الدائنين للضغط سواء تم اتخاذ قرارات منع السفر أو إجراءات الحجز المالي والمنقول، إلى حين معالجة المشرع الكويتي مسألة إلزام المدين بالسداد، وإمكان عودة قرارات الضبط والإحضار في قضايا النفقات الخاصة بقضايا الأسرة والأحكام العمالية المتصلة بالحقوق وأجور العمال.

على صعيد آخر، أكدت مصادر صغوية تنفيذ الأحكام القضائية التي لا تكون إلا عن طريق إصدار أوامر الضبط والإحضار ومنها تسليم جواز السفر والمستندات وتسليم المحضون، مما سيجعل منها أحكاماً حبراً على ورق، لافتة إلى أن الدائنين سيواجهون

كشفت مصادر قانونية مطلعة لـ«الجريدة» عن توجه لإصدار قرارات من الإدارة العامة للتنفيذ يرفع كل قرارات الضبط والإحضار والتي تزيد على 80 ألف قرار بعد العيد، عملاً لأحكام قانون الإفلاس الذي أصدره مجلس الأمة قبل نحو عام، وستدخل لائحته التنفيذية حيز التنفيذ بعد 25 من الشهر الجاري. وأكدت المصادر أن قانون الإفلاس قرر في أحكامه إلغاء المادة 292 من قانون المرافعات، التي تستند إليها قرارات الضبط والإحضار وحبس المدينين على ذمة الامتناع عن تنفيذ كل الأحكام المدنية وإن القانون ربط ميعاد سريان أحكامه بمضي 3 أشهر على صدور اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس، وهو الأمر الذي تحقق ولم يتبق سوى تنفيذ القانون لإلغاء هذه المادة، والتي سيتم بموجبها إزالة كل قرارات الضبط والإحضار بعد العيد مباشرة، فضلاً عن امتناع جهة إدارة التنفيذ عن إصدار قرارات الضبط والإحضار.

وأوضحت المصادر أن باقي إجراءات التنفيذ الأخرى سيتم أعمالها بحق المدينين الممتنعين

حسين العبدالله

لم يتبق للضغط على المدينين سوى منع السفر وحجز البنوك والمركبات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٦	٤٧٨٢

«نزاهة»: دعم الشفافية والمساءلة في القطاعين التعليمي والصحي

وتأكيد الالتزام وتعظيم ثقافة مكافحة الفساد العلمي والعملية في القطاع الأكاديمي والصحي والتي تمثل مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع.

وأشارت الفضلي إلى أن طلبة جامعة الكويت يقع على عاتقهم ترسيخ هذه الإستراتيجية لتكون لهم مبدأ في حياتهم العلمية والعملية وكذلك لأعضاء الهيئة التعليمية لافته إلى أن أحد مظاهر الإخلال بميثاق الشرف الأكاديمي هو الغش الأكاديمي بجميع أنواعه.

وبينت أن المهن الصحية تعتبر إحدى المهن الأخلاقية السامية التي تعتمد في طياتها على الأخلاق والقيم والإنسانية ومراعاة الضمير في التعامل مع المرضى وذويهم ومع زملائهم من الطاقم الطبي. وأوضحت أن أساسيات الأخلاق المهنية الطبية هي الإخلاص بالعمل والتحلي بالصبر في التعامل مع المرضى وذويهم وزملاء المهنة وعدم الإيذاء اللفظي أو الجسدي والعدالة والمساواة بين المرضى في الرعاية الطبية والصدق والأمانة في العمل والتعامل ومراعاة كرامة الإنسان.

المشتريات والترسيات وتبني استراتيجيات عملية لتطوير وبناء القيادات والإشرافيين تتضمن أعلى معايير تقييم النزاهة والشفافية والمساءلة والعدالة وعدم تعارض المصالح.

ولفت إلى أن هناك توصيات لمنظمة الشفافية الدولية للمؤسسات الصحية تتمثل في خلق سياسة مواجهة الفساد في القطاع الصحي وإيجاد الطرق والآليات التي يمكن تطبيقها بصورة تختارها الجهات الصحية وممارسة النزاهة في السياسات والأنشطة المرتبطة بالممارسات الصحية.

وأفاد أن التوصيات تشمل أيضا توسيع دائرة الاتصالات بين الجهات الصحية بقصد الإطلاع على البيانات لدى المؤسسات الأخرى لمعرفة سياستها الشرائية لإيجاد الإحساس بالمسؤولية وعدم تجاوز الحدود المسموح بها لدى الموظفين.

من جانبها، قالت عميد كلية العلوم الطبية المساعدة د. سعاد الفضلي خلال الندوة إن الهدف من إقامة الندوة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في جميع قطاعات الدولة

أكد الأمين العام بالإنابة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) د. محمد بوزبير ضرورة تعزيز النزاهة في قطاعي التعليم والصحة من خلال تعزيز موقع الكفاءات في المناصب القيادية ودعم الشفافية والمساءلة والإفصاح عن المعلومات.

وشدد بوزبير خلال ندوة (النزاهة في القطاع التعليمي والصحي) التي نظمتها كلية العلوم الطبية المساعدة بجامعة الكويت بالتعاون مع (نزاهة) أمس ضرورة وجود قواعد ولوائح واضحة وإجراءات شفافة بشأن تخصيص الموارد التعليمية وتوزيعها واستخدامها.

وأشار إلى ضرورة وضع المعايير ومدونات السلوك الوظيفية والأخلاقية الخاصة بمهنة التعليم بالإضافة إلى حوكمة الإجراءات المالية وإجراءات العمل واللوائح والسياسات الداخلية للموظفين وتحسين مهارات إدارة الموارد والرقابة والمراجعة والتدقيق المحاسبي.

ودعا إلى ضرورة تفعيل قانون حق الإطلاع على المعلومات ووضوح البيانات والتقارير وشفافية عقود

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٥	٤٣٣٨

سلة برلمانية

الطريجي لتنفيذ أحكام
الإعدام علانية



دعا النائب د. عبدالله
الطريجي، نائب رئيس
مجلس الوزراء وزير العدل
وزير دولة لشؤون تعزيز
النزاهة عبدالله الرومي،
بالعودة إلى تنفيذ أحكام
الإعدام علانية.
وبيّن الطريجي أن ارتفاع
معدلات الجريمة وجرائم
القتل، التي تحدث أحياناً بدم
بارد، يتطلب اتخاذ إجراءات
رادعة من ضمنها العودة إلى
تنفيذ أحكام الإعدام بحق
المدانين علانية، للحد من هذه
الظواهر الدخيلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٤	٤٧٨٢

«نزاهة» تحقق في شبهات تنفيح القسائم الصناعية

سالم عبدالغفور

تفاعل ملف شبهات تنفيح القسائم الصناعية نيابياً، على وقع ما نشرته **القيس** في عددها الصادر أمس تحت عنوان «نائبان ومستشار لوزير التجارة في قلب شبهات تنفيح».

باشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تحقيقاً موسعاً في الملف، وستقوم الهيئة ممثلة بقطاع كشف الفساد والتحقيق بمباشرة اختصاصاتها من خلال المادة 24 من قانون أنشائها والمادة 44 من لائحته التنفيذية، بالبدء في جمع الاستدلالات والتحريرات للتأكد من صحة المعلومات المتداولة واستدعاء جميع من له علاقة بهذا الموضوع، والطلب من لجنة الفحص المختصة إعادة فحص مكونات إقرارات الذمة المالية ذات الصلة.

قال النائب أسامة الشاهين لا يفوتني أن أحيي وأثني على دور الإعلام التقليدي والحديث في هذه القضية، وفي مقدمة من تفاعل ومن قاد الحراك تجاه قضية سوء توزيع القسائم الصناعية هي جريدة **القيس** الغراء في تغطياتها المتميزة لموضوع سوء توزيع القسائم الصناعية والشبهات التي أثيرت حوله. وأضاف الشاهين في تصريح لـ **القيس** أن القضية كبيرة وكثير من المعلومات التي وردت إلى جريدة

القيس وردتني بذات السياق وذات التساؤلات التي تبحث عن إجابات. وأشار الشاهين إلى موضوع سوء توزيع القسائم الصناعية ليس بالموضوع السهل ولا البسيط، فمساحته قدرت بثلاثة ملايين و856 و442 متراً مربعاً بحسب الوثائق التي اطلعت عليها، وهو ما قدرت قيمته السوقية بمليار و928 مليون و212 ألف دينار تقريباً. وتابع الشاهين نحن نتكلم عن 67 مشروعاً كبيراً كان يُراد توزيعها بطريقة غير نظامية تحيط بها كثير

من الشبهات والتساؤلات. ولفت الى ان هذه الأراضي وبهذه المساحات كان من الممكن ان تشمل 3856 قسيمة صناعية لمشروع صغير او كان من الممكن تحويلها الى 9641 قسيمة سكنية توزع لاسر لا تزال تختظر دورها في الرعاية السكنية وقال الشاهين: نعم لتحرير الأراضي، ونعم لتوزيعها بمختلف أنواعها، ولكن بطريقة نظامية وعادلة وبمعايير واضحة. وأكد الشاهين ان النجاح الاول الذي حققناه كان بإعلان الوزير وقبل ساعتين من اجتماع مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة بالغاء التوزيع، وتحقق النجاح الثاني بطلب مجلس الوزراء من الوزير تزويده بتقرير كامل عن هذا الملف وهو ما كان انتصاراً جيداً للحملة التي قمنا بها، مؤكداً ان الانتصار الحقيقي يتحقق بتوزيعات عادلة وعلنية وعاجلة تكون على أسس ومعايير موضوعية وبطريقة شفافة يراقبها الرأي العام. وأضاف الشاهين ان المعلومات التي وردتني كانت صادمة وتحمل

الشاهين:

معلومات **القيس** الصادمة تحمل شبهات حقيقية.. ونجحنا في إلغاء التوزيع



أسامة الشاهين

المصنف:

ما أسماء الشركات المتقدمة بطلبات تخصيص الأراضي الصناعية؟



عبدالله جاسم المصنف

شبهات حقيقية، ولذلك كانت ردة الفعل بهذا الحجم وأحيى هنا كل من ساهم، سواء من فخر أمام الشاشات أو من اختيار التحرك خلف الكواليس، وساستمر في هذا الملف وكما أحيى دور جريدة **القيس** في هذا المضمار، متمنياً مزيداً من التلاحق من أجل حماية الأموال العامة على صعيد متحمل. طالب النائب عبدالله جاسم المصنف في سؤال برلماني قدمه الى وزير التجارة والصناعة بضرورة أن تكون طلبات وقرارات تخصيص الأراضي الصناعية متوافقة مع القانون ولا

تشوبها أي شبهة فساد، واستكمالاً لمتابعتنا لهذا الملف نتوجه بهذا السؤال البرلماني حول ما نشرته جريدة **القيس** بتاريخ 2021.7.11، إذ يشير الخبر إلى أن ثمة شبهة تنفيح تطول نواباً ومستشاراً في مكتب وزير. وطلب المصنف في السؤال البرلماني تزويده بكشف لأسماء الشركات والمؤسسات المتقدمة بطلبات تخصيص أراضي صناعية لدى الهيئة العامة للصناعة، متضمناً أسماء المستفيدين الفعليين، اشخاص طبيعيين، من ملكية هذه الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وكشف بأسماء السيدات والسادة المستشارين في مكتب وزير التجارة والصناعة مرفقاً به السيرة الذاتية لكل منهم؟ وتابع المصنف هل تعود ملكية إحدى الشركات المتقدمة بطلب تخصيص أرض صناعية لأي شخص معرض سياسياً بحسب التعريف الوارد في القانون رقم 106 لسنة 2012 بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب او تعود لأحد اقربائهم من الدرجة الأولى او الثانية، سواء بشكل مباشر او غير مباشر؛ وهل

تعود ملكية إحدى الشركات المتقدمة بطلب تخصيص أرض صناعية لأي مستشاري مكتب الوزير، أو تعود لأحد اقربائهم من الدرجة الأولى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٦	١٧١٤٨

إحالة قاتل سائق التوصيل في «أبو فطيرة» إلى النيابة

إلا ان رجال الامن الجنائي تمكنوا من القبض عليه حيث تبين انه من ارباب السوابق، وتم إحالته إلى النيابة العامة بعد التحقيق معه.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت مساء أمس الاول أن قطاع الأمن الجنائي تمكن من ضبط المتهم بارتكاب جريمة قتل مقيم من الجنسية الآسيوية يعمل سائق توصيل طلبات.

وأوضحت الإدارة أن الجهات الأمنية المختصة وبعد عمل التحريات اللازمة وجمع المعلومات وتكثيف الجهود تم ضبط الجاني وإحالته إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه.

أحالت إدارة الأمن الجنائي في وزارة الداخلية المتهم بارتكاب جريمة «أبو فطيرة» قاتل المقيم من الجنسية الآسيوية يعمل سائق توصيل طلبات، إلى النيابة العامة بعد التحقيق معه في قضية القتل ووفق مصدر أمني خلال التحقيق مع المتهم اعترف بارتكابه للجريمة بعد محاولته خداع المجني عليها والمحاولة لخداعة للاستيلاء على الطلبية «السكوتر» من دون دفع قيمته إلا ان المجني عليه أصر بأن يأخذ قيمة الطلبية ما دفع المتهم إلى الاعتداء على السائق بالضرب الذي أدى إلى وفاته بعد تلقيها ضربه على الرأس، وعليه فر المتهم بعد ارتكابه الجريمة إلى جهة غير معلوما

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٤	٤٣٣٨

«التميز» ترفض مساواة المستشارين القانونيين في البلدية بـ «الفتوى والتشريع»

أكدت أن وظيفة كل جهة والأعباء الملقاة على عاتقها تختلف عن الأخرى



فواز الزبيدي

رأى خضت محكمة التمييز الإدارية برئاسة المستشار فواز الزبيدي الطعن المقام من سبعة مستشارين في عملية الكويت للقطاعات بمساواتهم بالدرجات الوظيفية للمعاملين في إدارة الفتوى والتشريع

وأكدت المحكمة التمييزية في حكمها رفضها طلب المساواة أن قانون البلدية رقم 33 لسنة 2016 نص على المساواة في المراتب المالية إلا أنه لم ينص على المساواة من حيث الدرجات ومنها درجة وكيل الإدارة كما أن المشرع لم يفر المساواة في الدرجات الوظيفية، وما أعوز النص صراحة على ذلك، فضلاً عن الدور الملحق على عائق كل جهة وقالت في حيثيات حكمها رأياً بين التمييز غير الجائر الذي يدخل بمبدأ المساواة والتصنيف والتقسيم الجائر الذي ينطوي عليه بعض التشريعات التي تخص جماعة أو أفراد أو فئة أو طائفة خاصة استناداً إلى توافر صفة معينة في هذه الفئة أو وجود واقعة خاصة وشمولية تربطها بالنتيجة التي يربطها هذا الحكم برباطة منطقية يمكن الوقوف عليها وتحديدها.

خلصت محكمة التمييز إلى عدم وجود إلزام على مجلس الخدمة المدنية بتعديل جدول الدرجات الخاص بشاغلي الوظائف الخاصة بالإدارة القانونية في بلدية الكويت ليخاطب مع نظرائهم من أعضاء إدارة الفتوى والتشريع.

بالمرسوم رقم 32 لسنة 2007 - رقم 37 سائفة البيان أو أي مادة أخرى الأيضاحية للقانون وهو ما لم يحصل بما صوّاه، احتفاظاً كل جهة من الجهتين بمراتبها الوظيفية ومسئولياتها، وتفرغاً من جهة الدرجات وفقاً لمحتاجاتها وذلك لاختلاف الدور الملحق على عائق إدارة الفتوى والتشريع على ذلك الملحق على عائق الإدارة القانونية بالبلدية، وإن تطابقت طبيعة عمل الجهتين، لأن الأولى تمثل أغلب وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها العامة بينما الأخيرة تمثل فقط بلدية الكويت بما لا يمكن معه التذرع بقاعدة المساواة الواردة بنص المادة 33 من القانون التي تقابلها المادة 37 مسالفة الذكر - بضرورة أن يتضمن جدول درجات ومراتب الإدارة القانونية بالبلدية مرتبات أعضاء إدارة الفتوى والتشريع بما فيها وظيفة وكيل إدارة الفتوى والتشريع وإرجائها والترقية عليها حسب وظائف أعضاء الإدارة الأخرى.

وكان تقدير تلك المغايرة قائماً على أسس موضوعية مستهتفة لتحقيق أهداف مشروعة وكافة هذه الفواعل في إطار السلطة التقديرية لتجهة التي يرتبطها بتضحية تمييزاً مبرراً لا يتأتى من مشروعيتها الدستورية.

انتقاء القرار
وقالت إن الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم أول درجة والمعمل لأسبابه، قد انتهى بقضائه إلى عدم قبول الدعوى لانقضاء القرار الإداري السليبي المطعون عليه، تأسيساً على أن المادة 33 من القانون رقم 2005/5 - الملحق - القابلة للعادة 37 من القانون رقم 2016/33 في شأن بلدية الكويت قد نصت على أن يسري على القانونيين من شأنه الوظيفية الخاصة بالبلدية ما يسري على أعضاء إدارة الفتوى والتشريع بشأن المراتب والبدلات والعلوات وكافة الترتيبات وسن التقاعد وهو نات من نصت عليه الفقرة الثانية من القانون رقم 2005/5 في شأن بلدية الكويت - الملحق - وكانت وظائف ومراتب أعضاء إدارة الفتوى والتشريع قد نظمت صريحاً جلي المعنى، باستحقاق أعضاء الإدارة القانونية بالبلدية من شأنه الوظيفية الخاصة بها لثبات الترتيبات والبدلات والعلوات والترقيات وسن التقاعد وكافة الترتيبات المالية والعينية المقررة لنظيرهم من أعضاء إدارة الفتوى والتشريع بما صفاه، أنه قد أوجب صرف ومنح تلك المراتب وظيفية بالإدارة القانونية لبلدية الكويت بما عسى أن يقابلها من وظائف وإدارات أخرى من شأنه الوظيفية الخاصة بالبلدية ما يسري على أعضاء إدارة الفتوى والتشريع وكذا سريان العدد الجبلية اللازمة للترقية وسن التقاعد دون أن يلزم بوجود ذات المراتب بكل من الجهتين، وإذ إن المشرع ذلك لما عوزت صراحة بوجوب سريان المساواة في الدرجات

طرق التفسير
وقالت المحكمة المقرر أنه إذا كانت عبارة النص واضحة الدلالة فلا يجوز لأحد بما يفعله لها في ذلك فيجدها أو يزيد عليها أو يحد منها من استحداث حكم جديد مغاير المراد المشرع عن طريق التفسير والتأويل بما لا تختمه عبارته الصريحة الواضحة وأنه لا مجال للاجتهاد مع وضوح تلك العبارة لا عند غموض النص أو وجود لبس في مفهوم عبارته إذا ألا عبرة بالدلالة مقابل التصريح وإن تفسير النص مشروط بالأحكام فيه خروج على عبارته أو تشويه لحقيقته معناه، وتابعت أنه، لما كان ذلك

عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها، ولعلت المحكمة الدستورية إلى أن المساواة في جوهرها تعني التسوية في المعاملة بين المراكز القانونية المتماثلة، والمغايرة في المراكز القانونية في التمييز المنهني عنه هو ذلك التمييز غير المبرر والذي تتناظر به المراكز القانونية التي خاصة استناداً إلى توافر صفة معينة في هذه الفئة أو وجود واقعة خاصة وشمولية تربطها بالنتيجة التي يربطها هذا الحكم برباطة منطقية يمكن الوقوف عليها وتحديدها.

القاعدة القانونية
وأضافت أنه بالتالي كلما كانت القاعدة التنظيمية مغايرة بين أوضاع أو مراكز أو أفراد لا تتحدد واقعة فيما بينها، وكان تقدير حكمها مغايرة قائماً على أسس موضوعية مستهتفة أو مخالفة وحدة أهداف مشروعيتها، فإنها لا يمكن أن تكون قاعدة قانونية خاصة وشمولية تربطها بالنتيجة التي يربطها هذا الحكم برباطة منطقية يمكن الوقوف عليها وتحديدها، وبالتالي فإنه كلما كانت القاعدة التنظيمية مغايرة بين أوضاع أو مراكز أو أفراد لا تتحدد واقعة فيما بينها،

المحكمة شددت على أن المشرع لم يقرر المساواة في الدرجات الوظيفية

تطبيق العمل
ولخلصت المحكمة إلى عدم وجود ثمة إلزام على مجلس الخدمة المدنية بتعديل جدول الدرجات الخاص بشاغلي الوظائف الخاصة بالإدارة القانونية لبلدية الكويت ليخاطب مع نظرائهم من أعضاء إدارة الفتوى والتشريع، وإن امتناعه عن ذلك لا يشكل قرارة سلبية يقبل الطعن عليه بالإلغاء، ومفاد ذلك أن المشرع أنشأ إدارة قانونية بالبلدية، أسند إليها مباشرة جميع القضايا - سواء التي ترفع في البلدية أو عليها، وما يستتبعه ذلك من الحصول عليها أمام هيئات الحكم، كما أسند إيداع الرأي القانوني فيما يعرض على الإدارة من مسائل يقضي أخذ الرأي فيها، إلى جانب إعداد مشروعات

القوانين والمراسيم والوائح والأنظمة والوظائف المنصبة بشاغل البلدية، وبينت أنه لما كانت هذه الاختصاصات تتقارب مع اختصاصات إدارة الفتوى والتشريع المنصوص عليها في المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع، حداً ذلك بالمشرع إلى تقرير قاعدة المساواة بين أعضاء إدارة الفتوى والتشريع وبين القانونيين من شأنه الوظيفية الخاصة بالمزايا القانونية ببلدية الكويت في كافة المزايا المالية والعينية ذلك أن المادة (37) من القانون رقم 2019/20 قد أوردت حصراً حملة العناصر التي يتم المساواة فيها بين القانونيين ببلدية الكويت وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع وهي: 1- المراتب، 2- البدلات والعلوات، 3- الترتيبات، 4- التقاعد، 5- سن التقاعد، 6- كافة

قرار مجلس الخدمة المدنية 2005/5

أشارت المحكمة التمييزية إلى أن مجلس الخدمة المدنية كان قد أصدر قراره رقم 2005/3 بشأن تعديل جدول مراتب الوظائف الخاص بالإدارة القانونية لبلدية الكويت المرفق لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2002/8 فأورد به سبع درجات محام ب محام، نائب من الدرجة - الثانية، نائب من الدرجة الأولى، مستشار مساعد، مستشار، مدير الإدارة القانونية ومفاد ذلك أن المشرع أنشأ إدارة قانونية بالبلدية، أسند إليها مباشرة جميع القضايا - سواء التي ترفع في البلدية أو عليها، وما يستتبعه ذلك من الحصول عليها أمام هيئات الحكم، كما أسند إيداع الرأي القانوني فيما يعرض على الإدارة من مسائل يقضي أخذ الرأي فيها، إلى جانب إعداد مشروعات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٦	٤٧٨٢

ومثل ذلك الاختيار لتلك الكفاءات والنخب القانونية، رغم أهميته في الواقع العملي الذي نحتاجه في تولي الإدارات القانونية والقضائية، سيعود بالتأكيد على تطور الإدارة ورفعتها، لاسيما أن تلك الكفاءات مثل العثمان والثويمر وغيرهما، تملك العديد من الأفكار والرؤى التي ستسهم في تطوير المرفق والنهوض بخدماته، خصوصاً أن منبت تلك النخب جاء من بيئة عمل قانونية وقضائية عملية لا مكتبية فقط.

ختاماً، أتمنى استمرار تولي الكفاءات والنخب القانونية للمناصب القيادية، خصوصاً العاملة في قطاعات القضاء والنيابة العامة والفتوى والتشريع، والبلدية والإدارة العامة للتحقيقات، المناصب القيادية بالدولة، والتوسع في إشراك العناصر الفنية في العمل الإداري، وإحاقهم بدورات في معهد القضاء، أو غيرها من البرامج التي تعنى بالإدارة، والعمل بروح الفريق، والقدرة على إدارته.

وبات لزاماً على الأجهزة القانونية والقضائية أن تكثف جهودها نحو إشراك النخب والكفاءات القانونية والقضائية لديها في العمل الإداري، حتى تتمكن من دمج فكر العمل الفني والإداري معاً لدى تولي المهام التي قد توكل إليهم، وهو ما يتطلبه واقع العمل، وما تبرره طبيعة إسناد الأعمال لبعض الكفاءات القانونية التي برزت ونجحت في عملها الفني.

ومن بين الكفاءات القانونية التي وقع عليها الاختيار، أخيراً، ونجحت في ممارسة العمل الفني والإداري معاً؛ المستشار المنتخب في المحكمة الكلية عبدالله العثمان، الذي سيتولى العمل في رئاسة الإدارة العامة للتنفيذ بوزارة العدل، والمستشار في إدارة الفتوى والتشريع علي مناور الثويمر، الذي صدر مرسوم أميري بتعيينه أميناً عاماً مساعداً في مجلس الوزراء.



التوسع في تعيين الكفاءات القانونية

اختيار النخب والكفاءات القانونية لتبوء المناصب القانونية والقضائية أمر رغم أنه مُفرح وإيجابي، فإنه مبعث اهتمام لأفكار تطور الإدارة نحو تجديد الدماء فيها. والنخب القانونية والقضائية، وإن كان حظها ونصيبها الفني يعلو عن الإداري بحكم التخصص وطبيعة الأعمال الموكلة إليها، إلا أن هناك نخباً نجحت في تسيير العمل الإداري إزاء ما أسند إليها بالعمل في الندب لبعض الإدارات، أو الاشتراك بالعمل في بعض لجان التحقيق أو التقصي أو الفحص.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	٦	٤٧٨٢

السيسي يؤكد دور هيئة قضايا الدولة كمؤسسة قضائية شامخة في ترسيخ العدالة

القاهرة - خديجة حمودة



الرئيس عبدالفتاح السيسي يشهد أداء حلف اليمين للمستشار حسين مصطفى فتحي رئيسا لهيئة قضايا الدولة

أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي دور هيئة قضايا الدولة كمؤسسة قضائية شامخة في ترسيخ العدالة على نحو يحفظ الحقوق ويصون مصالح الوطن. وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي «إن الرئيس السيسي شهد أداء حلف اليمين للمستشار حسين مصطفى فتحي رئيسا لهيئة قضايا الدولة».

وأضاف أن الرئيس السيسي اجتمع مع الرئيس الجديد لهيئة قضايا الدولة عقب أدائه اليمين الدستورية، حيث أكد دور الهيئة كمؤسسة قضائية

السيسي، في هذا الصدد، عن خالص تقديره للمستشار أبو بكر الصديق عامر لجهوده الكبيرة وتفانيه في إنفاذ القانون وتحقيق العدالة.

السيسي بمنح المستشار أبو بكر الصديق محمد عامر رئيس هيئة قضايا الدولة السابق وسام الجمهورية من الطبقة الأولى. وقد أعرب الرئيس

شامخة في ترسيخ العدالة على نحو يحفظ الحقوق ويصون مصالح الوطن. وقد سبق أداء اليمين للرئيس الجديد لهيئة قضايا الدولة، قيام الرئيس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	١٧	١٦٢٢٠

الأردن: السجن 15 عاماً لعوض الله والشريف حسن



موفق المساعيد، وقائع الدعوى وتفاصيل لائحة الاتهام. وقال إن عوض الله والشريف حسن يرتبطان «بعلاقة صداقة منذ عام 2001، كما يرتبط الأخير بعلاقة القربى والصداقة بالأمير حمزة بن الحسين».

وأضاف أنهما حملاً «أفكاراً مناهضة وتحريضية ضد نظام الحكم السياسي القائم في المملكة وشخص جلالة الملك عبدالله».

وأكد المساعيد أن «إرادتهما التقنا في مشروع إجرامي منظم واضح المعالم محدد الأهداف يهدف إلى ترجمة أفكارهما المناهضة والتحريضية والمناوئة إلى واقع عملي»، مشيراً إلى أن هدف المشروع «إحداث الفوضى والفتنة والفرقة داخل المجتمع الأردني»، و«بت خطاب الكراهية تجاه نظام الحكم السياسي القائم».

ودين الشريف حسن كذلك بتهمة حيازة مادة مخدرة وبتهمة تعاطي مادة مخدرة (الحشيش) وحكم عليه بالسجن لسنة واحدة ودفع غرامة مقدارها 1000 دينار (1400 دولار) لكل من التهمتين لكن المحكمة تطبق العقوبة الأشد، وهي السجن 15 عاماً.

وأكد محاميا الدفاع عن المتهمين محمد العفيف وعلاء الخصاونة لـ«وكالة فرانس برس» أنهما سيطعنان في القرار. وقرارات محكمة أمن الدولة قابلة للطعن خلال 30 يوماً من صدور الحكم.

أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس، حكماً بالسجن 15 عاماً بحق رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد، في ما يعرف بقضية «الفتنة» واستهداف أمن المملكة.

وأصدرت المحكمة حكمها بعد إدانة عوض الله والشريف حسن، بتهمة «التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة» و«القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة».

وحوكم عوض الله وبن زيد فقط في القضية، رغم أن الحكومة اتهمت في الرابع من أبريل الماضي، ولي العهد السابق الأمير حمزة (41 عاماً)، الأخ غير الشقيق للملك عبدالله الثاني، وأشخاصاً آخرين بالضلوع في «مخططات أئمة» هدفها «زعزعة أمن الأردن واستقراره».

ووضع الأمير حمزة قيد الإقامة الجبرية، إلا أنه لم يحاكم. ووصل عوض الله والشريف حسن إلى المحكمة تحت حراسة مشددة مرتديين زي السجن الأزرق ومكبلي الأيدي خلف ظهريهما، بحسب صور ومقاطع فيديو نشرتها السلطات.

وتابع الصحفيون مقاطع قصيرة بثت مباشرة من قاعة المحكمة في خيمة أقيمت إلى جانبها، ونقلت تلك المقاطع تلاوة الأحكام.

وفي بداية جلسة النطق بالحكم، تلا رئيس المحكمة المقدم القاضي العسكري

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢١-٧-١٣	١٥	١٥٢١٦

الوفيات

- حسن محمد حمد العجمي، 88 عاماً،
(شيع)، تلفون: 50255599، 99733356.
- مريم محمد حسين، زوجة/محمد إبراهيم
العلي، 81 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99482000،
51313939، 55001010.
- حسين عبدالصمد عبدالله أسيري، 32
عاماً، (شيع)، تلفون: 55554006، 99779765.
- جزاع محمد مبارك الفرّج، 60 عاماً، (شيع)،
تلفون: 66878863، 67799980.
- زهرة علي موسى محمد علي، 77 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 66014709، 99057970.
- نايف محمد نايف المزيعل، 53 عاماً، (شيع)،
تلفون: 97868342.
- جوزا عبدالله مبارك العتيبي، زوجة/ناصر
محمد مبارك العتيبي، 50 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 96633964.
- فاطمة أسامة محمد أسد / زوجة/أحمد
وليد القلاف، 29 عاماً، (شيعة)، تلفون:
95555896.

«إنّا لله وإنا إليه راجعون»